نتنياهو يعد بإعادة الرهائن «دون الخضوع لمطالب حماس»

قطر تعرب عن قلقها من بطء محادثات هدنة غزة.. وإسرائيل مصرّة على المضي قدماً في الحرب

تصاعد أعمدة الدخان فوق الخيام جراء قصف إسرائيلي على مخيم في شمال خان يونس في جنوب قطاع غزة (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أكد وزير الدولة في وزارة الخارجية القطرية محمد الخليفي التزام بلاده بإحياء اتفاق غزة رغم الصعوبات، معربا عن قلق الدوحة من بطء مسار التفاوض، فيما تصر حكومة بنيامين نتنياهو على المضي قدما في حربها على القطاع المدمر.

وفي تصريحات لوكالة الأنباء الفرنسية، شدد الخليفي أمس على أن قطر تشعر بالإحباط من تباطؤ عملية التفاوض وأن أرواحا باتت على المحك.

كما رفض الخليفي مزاعم نتنياهو بشأن ما سمي تحريض قطري في الجامعات الأميركية، معتبرا أن انتقاداته المتكررة غالبا ما تكون مجرد ضجيج.

يأتي ذلك فيما تصر حكومة بنيامين نتنياهو على المضي في حربها على غزة رغم تصاعد وتيرة الاحتجاجات في الخارج والداخل الإسرائيلي للمطالبة بوقف إطلاق النار وإبرام صفقة جديدة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لاستعادة الأسرى المحتجزين لديها.

وتتصاعد الاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي والمطالبات عبر عرائض وقعها مدنيون وعسكريون احتياط ومتقاعدون، لإعادة الأسرى بغزة عبر وقف الحرب.

ويقول المحتجون والمعارضة إن استمرار الحرب على غزة لا يخدم مصلحة أمنية لإسرائيل، وإنما مصالح شخصية وسياسية لنتنياهو وحكومته.

وقالت والدة الجندي الإسرائيلي غور كيهاتي الذي قتل بلبنان، ان الحرب الآن في غزة بلا أي هدف أو معنى.

وأضافت: أرسلوا ابني إلى مهمة كانت في أحسن الأحوال بلا جدوى وفي أسوأ الأحوال إجرامية واستغلالية، ما زال بالإمكان إنقاذ الأسرى الإسرائيليين في غزة عبر إنهاء الحرب.

وقالت: أشعر كأنه ليس لدينا دولة تحمينا وأننا تركنا لمصيرنا كما ترك ابني.

وتعهد رئيس وزراء إسرائيل بإعادة الرهائن المتبقين في غزة دون الخضوع لمطالب حماس، مؤكدا أن الحملة العسكرية في القطاع وصلت إلى «مرحلة حاسمة».

وقال نتنياهو «أعتقد أننا يمكننا إعادة رهائننا من دون الخضوع لإملاءات حماس».

وأضاف: «نحن في مرحلة حاسمة من المعركة، وفي هذه المرحلة نحتاج إلى الصبر والعزيمة من أجل أن نحقق النصر».

في الأثناء، حذر برنامج الأغذية العالمي من مجاعة بالقطاع، مؤكدا ان العائلات في غزة لا تعرف من أين ستأتي وجبتها التالية.

وحث البرنامج «كل الأطراف على إعطاء الأولوية لاحتياجات المدنيين والسماح بدخول المساعدات لغزة فورا».

ميدانيا، أعلن الدفاع المدني في غزة مقتل 25 فلسطينيا على الاقل في غارات شنها الطيران الحربي الإسرائيلي أمس في قطاع غزة.

وقال الناطق باسم الدفاع المدني بغزة محمود بصل لوكالة فرانس برس «نقلت طواقمنا ومتطوعون 25 شهيدا على الأقل وعشرات المصابين، وبينهم عدد من الأطفال والنساء، في غارات شنها الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس على قطاع غزة».

وأضاف أنه «لايزال عدد من المفقودين تحت الأنقاض ولا نستطيع الوصول إليهم بسبب عدم وفرة المعدات وأدوات البحث ولا يوجد حفارات ولا معدات ثقيلة لإزالة الركام لانتشال الشهداء».

من جهته، قال مدير الإمدادات في الدفاع المدني محمد المغير لفرانس برس إن طواقم الدفاع المدني «نقلت أمس 5 شهداء وإصابة خطيرة في قصف مسيرة إسرائيلية أمس لمجموعة من المواطنين في منطقة شرق رفح» في جنوب قطاع غزة.

وأوضح المغير أنه تم نقل «شهيدة و4 إصابات جراء قصف جوي صباحا، لخيمة للنازحين في منطقة المواصي بخان يونس، ونقل ثلاثة شهداء وعدد من المصابين من عائلة واحدة إلى مستشفى شهداء الأقصى (في دير البلح) إثر استهداف منزل في النصيرات» وسط قطاع غزة.

وأكد مدير عام الإعلام الحكومي التابع لحماس في غزة إسماعيل الثوابتة أن «الاحتلال نفذ سلسلة غارات جوية استهدف خلالها خيام النازحين، ومنازل على ساكنيها، وكل الشهداء من المدنيين وغالبيتهم أطفال».

وقالت قالت اللجنة الإعلامية في طولكرم إن قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت 396 منزلا بشكل كامل و2573 آخر بشكل جزئي في مخيمي طولكرم ونور شمس.

وأضافت اللجنة ـ في بيان ـ أن قوات الاحتلال أغلقت مداخل وأزقة المخيمين بالسواتر الترابية، وذلك لمنع المواطنين من العودة.

كما نفذ عدد من المستوطنين الاسرائيلين عدة اقتحامات واعتداءات جنوبي مدينة الخليل. وقالت مصادر لقناة الجزيرة إن مستوطنين اقتحموا أراضي للفلسطينيين واعتدوا عليهم في خربة الركيز بمسافر يطا جنوبي الخليل.

يذكر أن المستوطنين أقاموا 60 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية منذ بدء الإبادة ضد الشعب الفلسطيني في غزة منها 51 بؤرة في عام 2024، وفق معطيات صادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية الحكومية.

أوكرانيا وروسيا تتبادلان الاتهامات بخرق هدنة عيد الفصح

أوكرانيون يرفعون أعلام بلادهم في مقبرة ليتشاكيف العسكرية يوم أحد الفصح بمدينة لفيف (أ.ف.ب)

كييف ـ أ.ف.ب: تبادلت روسيا وأوكرانيا امس الاتهامات بخرق هدنة عيد الفصح القصيرة الأمد التي أعلنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امس الاول.

وقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي امس إن القوات الروسية تواصل قصفها وهجماتها على الجبهة رغم الهدنة.

وتظهر هذه الاتهامات صعوبة فرض وقف لإطلاق النار ولو لثلاثين ساعة فقط، في القتال المستمر منذ بدء الحرب الروسية ـ الأوكرانية قبل أكثر من ثلاث سنوات.

واتهم زيلينسكي روسيا بمواصلة هجماتها، وقال على وسائل التواصل الاجتماعي «في مختلف اتجاهات خط المواجهة، سجلت حالات قصف روسي وهجمات شنتها وحدات روسية»، نقلاً عن تقرير صدر عن القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية أوليكساندر سيرسكي.

وأضاف أنه خلال ساعات ليل امس الأول سجلت «387 حالة قصف و19 هجوما شنتها القوات الروسية»، حيث «استخدم الروس طائرات مسيرة 290 مرة».

غير أن القوات الجوية الأوكرانية لم تعلن صباح امس وقوع أي هجمات بطائرات مسيّرة أو اخرى صاروخية.

وبحسب زيلينسكي «بشكل عام، وحتى صباح عيد الفصح، يمكننا القول إن الجيش الروسي يحاول اعطاء انطباع عام بوقف إطلاق النار، بينما لا يزال في بعض المناطق يواصل محاولاته المعزولة للتقدم وإلحاق خسائر بأوكرانيا».

وأكد زيلينسكي أن أوكرانيا سترد «بشكل متكافئ» على أي هجمات.

في المقابل، قالت وزارة الدفاع الروسية في إفادة صحافية «رغم إعلان هدنة عيد الفصح، حاولت وحدات أوكرانية ليلا مهاجمة مواقع روسية في منطقتي سوخايا بالكا وبوغاتير في جمهورية دونيتسك الشعبية، وقد صدّت هذه المحاولات»، في إشارة إلى قرى تقع في الجزء الخاضع لسيطرة روسيا من منطقة دونيتسك الشرقية.

وأعلنت موسكو أن كييف هاجمت أيضا مناطق بريانسك وكورسك وبيلغورود الحدودية الروسية، قائلة إن «النتيجة كانت سقوط قتلى وجرحى من المدنيين».

وأشارت إلى أن الوحدات الأوكرانية «قصفت مواقع قواتنا 444 مرة، ونفذت 900 غارة بطائرات مسيرة».

وأصرت روسيا على أن قواتها، «التزمت بوقف إطلاق النار بشكل صارم، وبقيت على خطوط المواجهة والمواقع».

وعند إعلانه الهدنة، طلب بوتين من القوات الرد عسكريا على أي انتهاك للهدنة.

وفي منشوره امس، أكد زيلينسكي «يجب على روسيا الالتزام الكامل بشروط وقف إطلاق النار. لايزال اقتراح أوكرانيا بتنفيذ وتمديد وقف إطلاق النار لمدة 30 يوما مطروحا».

وأشار في وقت سابق إلى أن «30 يوما قد تمنح السلام فرصة».

في شوارع كييف امس، أعرب أوكرانيون عن شكوكهم بالتزام موسكو بالهدنة ورحبوا باقتراح تمديدها.

ورأت أولغا غراتشوفا (38 عاما) وهي تاجرة في السوق «لقد نكثوا بوعدهم بالفعل. للأسف، لا يمكننا الوثوق بروسيا اليوم».

من جهته، صرح سيرغي كلوتشكو (30 عاما) وهو عامل في السكك الحديد «قال رئيسنا بوضوح إنه إذا أعلنوا وقف إطلاق نار لمدة 30 ساعة، فسنعلن وقف إطلاق نار لمدة 30 يوما».

وتابع «ليقوموا بذلك، حتى تنتهي هذه الحرب المروعة، ويتوقف موت شعبنا وجنودنا وأطفالنا».

أنباء لبنانية

البطريرك تعثر على المذبح ثم أكمل القداس جلوساً والرئيس تفقّده.. وتصعيد إسرائيلي في الجنوب

عون من بكركي: ننتظر الظروف لحصر السلاح والأهم محاربة الفساد

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

دخان يتصاعد جراء غارات إسرائيلية استهدفت عددا من البلدات في جنوب لبنان (محمود الطويل)

قال رئيس الجمهورية العماد جوزف عون بعد الخلوة مع البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي التي سبقت مشاركته في قداس عيد الفصح المجيد في بكركي عن سلاح «حزب الله»: «اي موضوع خلافي لا يقارب على الإعلام ووسائل التواصل، بل بالتواصل مع المعنيين بطريقة هادئة ومسؤولة. لدي قناعة بأن اللبنانيين لا يريدون الحرب ولا يريدون ان يسمعوا بذلك، لذلك فإن القوات المسلحة اللبنانية هي الوحيدة المسؤولة عن سيادة لبنان واستقلاله».

وتابع رئيس الجمهورية: «فلنعالج الموضوع بروية ومسؤولية، لأنه موضوع أساسي للحفاظ على السلم الأهلي، وسأتحمله بالتعاون مع الحكومة. وأي خلاف في الداخل اللبناني لا يقارب الا بمنطق تصالحي. وحصر السلاح سننفذه ولكن ننتظر الظروف لتحديد كيفية التنفيذ».

وحول خطاب القسم لجهة محاربة الفساد، قال الرئيس عون: «أهم معركة في الداخل هي محاربة الفساد ووضع القاضي المناسب في المكان المناسب، وقد انطلق قطار بناء الدولة».

من جهته، قال البطريرك الراعي قال في عظة العيد جلوسا من مقعده في صحن الكنيسة: «نصلي معكم، فخامة الرئيس، كي يعضدكم الله وجميع اللبنانيين في تحقيق أمنياتكم التي أعربتم عنها في كلمتكم بمناسبة مرور خمسين سنة على بداية الحرب اللبنانية المشؤومة 1975 وهي: أولا: جميعنا متساوون. فلا أحد منا خائف، ولا أحد منا يخيف. لا أحد منا ظالم، ولا أحد مظلوم. لا أحد منا غابن، ولا أحد منا مغبون. جميعنا، نستظل علما واحدا، ونحمل هوية واحدة. ثانيا: الدولة وحدها هي التي تحمينا، الدولة القوية، السيدة، العادلة، المنبثقة من إرادة اللبنانيين، والساعية بجد إلى خيرهم وسلامهم وازدهارهم. ثالثا: ومادمنا مجمعين على أن أي سلاح خارج إطار الدولة أو قرارها من شأنه ان يعرض مصلحة لبنان للخطر لأكثر من سبب، فقد آن الأوان لنقول جميعا: لا يحمي لبنان إلا دولته، وجيشه، وقواه الأمنية الرسمية. رابعا: وحدتنا هي سلاحنا، وسلاحنا هو جيشنا، لكي تكون كل خمسينيات السنوات المقبلة أيام خير، وسلام، وفرح، وحياة، لأننا خلقنا للحياة.. والحياة خلقت لنا».

وكان البطريرك الراعي تعثر قبل بدء القداس على مذبح الكنيسة وسقط على الأرض، وسارع الرئيس عون وتفقده وكذلك طبيبه الخاص الياس صفير، ثم أكمل القداس بعدما استعاد عافيته تدريجيا وبانت ملامح الابتسامة على محياه، وهو شعر بألم في ساقه اليمنى. وبعد انتهاء القداس، تم نقل البطريرك إلى المستشفى لإجراء الفحوصات اللازمة.

وفي شق آخر، تواصلت ردود الفعل والتحليلات والتفسيرات لكلام الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم، وما حمله من إشارات وعبارات وضعت أقله في خانة وقوف الحزب في موقع مخالف لتوجه الحكومة ومسارها الهادف إلى بسط سلطة الدولة دون غيرها، على رغم مشاركة الحزب في الحكومة وموافقة من يمثله فيها على قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن.

وقالت مصادر مطلعة لـ«الأنباء»: «هذه المواقف كانت في حسابات أهل السلطة، وان اختلفت وتيرة النبرة ارتفاعا أو انخفاضا. وقد جرى عرضها مع الموفدين من الدول الغربية حيث تفهم الكثير منهم دقة المرحلة وضرورة التعاطي معها بحذر وعدم توسيع الخطى، التي ربما يكون لها نتائج عكسية على الاستقرار والوفاق الوطني».

وأضافت المصادر: «من هنا جاء الصمت الرسمي على خطاب الشيخ قاسم وقبله المسؤول الأمني في الحزب وفيق صفا. وعلى رغم موجة الانتقادات الواسعة من جهات كبيرة وبعضها خارج الحدود، فالجميع يدرك ان الأمور لا يمكن ان تعالج بفترة زمنية وجيزة، ومن هنا فإن اكثر المتشددين في سحب السلاح وضع سقفا يصل إلى 6 أشهر، أي عمليا حدود السنة 2025 التي تناولها رئيس الجمهورية في موقف سابق».

ورأت المصادر «انه يمكن للجانب اللبناني إضافة إلى معالجة الأمر بتدوير الزوايا من خلال التشاور بين الرؤساء الثلاثة والقوى الفاعلة، ان يعول على دور مهم للرئيس نبيه بري. ويمكن استثمار هذا الموقف في الاتصالات مع المجتمع الدولي لجهة الضغط على إسرائيل لتنفيذ انسحابها من المواقع التي لاتزال تحتلها قرب الحدود، وفي الوقت عينه وقف اعتداءاتها وخروقاتها اليومية المتصاعدة، والتأكيد على ان استمرار هذه السياسة العدوانية الإسرائيلية ستخلق ردات فعل على الساحة ولدى أطراف عدة، ولا تصب في مصلحه إنهاء التوتر والوصول إلى استقرار دائم على الحدود».

ولم تستبعد المصادر «انعكاس حدة المواقف والمفاوضات الجارية بشأن الملف النووي الايراني على المحاور الإقليمية المتصلة بهذا الملف ومنها لبنان، على رغم الاعلان أن المفاوضات حول الملف النووي حصرا».

على خط آخر، تبدأ اليوم في واشنطن اجتماعات الربيع في صندوق النقد الدولي ويشارك لبنان فيها بفعالية كبيرة. ورأت مصادر اقتصادية لـ«الأنباء» ان الاجتماعات لن تتأثر بأي مواقف ميدانية، «خصوصا ان الوفد اللبناني يتسلح بنهج حكومي لتحقيق الإصلاح المطلوب ليس من قبل الصندوق فحسب، بل من قبل الدول المانحة أيضا». وقالت «ان اقرار المشاريع التي وافقت عليها الحكومة لن يتأخر من قبل مجلس النواب، وقد يجد طريقه إلى الإنجاز قبل انتهاء اجتماعات صندوق النقد».

وفي عطلة عيد الفصح ارتفعت صور المرشحين للانتخابات البلدية والاختيارية التي تستهل جولتها الأولى من محافظة جبل لبنان في الرابع من مايو المقبل. ولفت تشكيل لائحة منافسة في بلدة عمشيت الساحلية الجبيلية تضم تجمعا من الشخصيات التي تمثل أحزابا وقوى اجتماعية، في وجه الرئيس الحالي للبلدية د. انطوان عيسى الذي يشغل منصبه منذ 1998 تاريخ عودة الانتخابات البلدية بعد غياب استمر منذ العام 1963.

وفي يوميات الاعتداءات الإسرائيلية، كثف الطيران الحربي الإسرائيلي غاراته، فاستهدف بلدات سجد واللويزة وجبل صافي في جبل الريحان بمنطقة جزين.

كما شن عدوانا جويا مستهدفا جبل الرفيع وتلة مليتا في مرتفعات اقليم التفاح.

وتعرضت منطقة بصليا عند أطراف جباع لغارة جوية معاديةوأفادت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية، عن سقوط قتيل إثر استهداف غرفة جاهزة في بلدة حولا في قضاء مرجعيون. كما أعلنت وزارة الصحة عن مقتل شخصين نتيجة غارة إسرائيلية على سيارة في بلدة كوثرية السياد في قضاء صيدا.

وتعرضت آلية للجيش اللبناني لانفجار أثناء ما تردد عن نقلها ذخائر من مخلفات الحرب على طريق عام القصيبة ـ بريقع في قضاء النبطية. وتحدثت معلومات عن سقوط عدد من الضحايا بينهم عناصر للجيش داخل الآلية، وطفل ووالدته في سيارة رباعية الدفع صودف مرورها قرب الآلية.

وأعلن الدفاع المدني اللبناني «عن سقوط 4 شهداء و4 جرحى جراء انفجار ذخائر داخل آلية تابعة للجيش اللبناني على طريق عام القصيبة ـ بريقع».

النائب غسان حاصباني لـ «الأنباء»: الخشية من مواجهات بين الجيش والحزب مبالغ بها

بيروت ـ زينة طبارة

النائب غسان حاصباني

قال نائب رئيس الحكومة السابق عضو تكتل «الجمهورية القوية» النائب غسان حاصباني في حديث إلى «الأنباء»، ان المواقف التصعيدية لقادة ومسؤولي «حزب الله»، وآخرها موقف الامين العام الشيخ نعيم قاسم من مسألة نزع سلاح الحزب، ليست جديدة انما متجددة في سياق حملة اعلامية مبرمجة والغاية منها تعلية سقف الشروط الايرانية من جهة، والتفاوض من جهة ثانية على هذا السلاح مقابل مكتسبات سياسية تأمل طهران تحصيلها في مفاوضاتها مع واشنطن.

وأشار حاصباني «إلى ان حزب الله وافق عبر وكيله رئيس مجلس النواب نبيه بري على وقف إطلاق النار ضمن اتفاقية واضحة الشروط لا لبس في ترجمتها، خصوصا لجهة استخدام واضعي الاتفاقية عبارة مصادرة السلاح لا سحبه بمثل ما يحلو للبعض تسويقه زورا وبهتانا».

وأضاف: «يعمل رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ضمن مقاربة متكاملة خاصة به على تطبيق تعهده في خطاب القسم بحصر السلاح بيد الدولة، وذلك عبر محادثات ثنائية مباشرة بين قيادة الجيش وحزب الله حول إخلاء الأخير لمواقعه في جنوب لبنان وتسليم سلاحه للدولة، الأمر الذي سلك وإن بوتيرة متباطئة طريق الانجاز بعيدا من لغة الفرض واستخدام القوة. الا ان حزب الله فاجأ اللبنانيين مؤخرا بالتصعيد ضد رئيس الجمهورية، وكشف بالتالي عما يبيته من نوايا في هذا الملف».

وردا على سؤال، قال حاصباني: «الخشية من انزلاق البلاد إلى مواجهات بين الجيش وحزب الله على خلفية مصادرة السلاح مبالغ بها، خصوصا ان الاخير اكثر من يدرك ويعي جيدا ان قرار تفكيك منظومته المسلحة اتخذ، وبالتالي فإن أي تصعيد في الشارع لن ينتهي لصالحه ولن يحصد منه سوى الريح. والتصعيد اعلاميا وخطابيا لاستنهاض بيئة داعمة هنا وخدمة مفاوض ايراني هناك، يختلف جذريا من حيث الغاية والهدف عن التصعيد في الشارع، خصوصا ان السواد الاعظم من اللبنانيين يلتف حول رئاسة الجمهورية والحكومة، ويؤمن بقدرات الدولة في بسط نفوذها وسيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، ويترك بالتالي آلية تنفيذ القرار الدولي 1701 وتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار ووثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) للسلطة التنفيذية والمجلس الأعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية».

وتابع: «أتى اتفاق وقف إطلاق النار الذي وافق عليه حزب الله ليكون بمثابة آلية تنفيذية للقرار الدولي 1701، وليوضح بما لا يحتمل الشك ان مصادرة سلاح حزب الله وكل سلاح غير شرعي، ليست محصورة في منطقة جنوب الليطاني، بل اينما وجد في جنوب وشمال الليطاني وعلى كامل الأراضي اللبنانية من دون استثناء. وأي مقاربة أو قراءة أو تفسيرات تناقض حرفية ما جاء في نص الاتفاق، يراد منها عرقلة تطبيق القرار والاتفاق المذكوران وخدمة المفاوض الايراني في مواجهة المفاوض الأميركي».

وختم حاصباني بالقول: «الأمور تسير بالاتجاه الصحيح، ولا قدرة لأحد على فرملة مسار النهوض بالبلاد على المستويات كافة، علما ان تسارع التطورات الإقليمية يتطلب تسريع وتيرة الانجازات، لاسيما المتعلق منها بالإصلاحات الأساسية وبحصر السلاح بيد الدولة. من هنا ضرورة اجتماع اللبنانيين حول العهد والحكومة ودعم مسارهما الاصلاحي».